

## التجربة الجزائرية في دعم القدرة التنافسية

أ. د. عبد المجيد قدي\*

أ. د. قادة أفساسم\*\*

### Résumé :

Competitiveness represent one of the Algerian economy guaranties ,and a necessary condition for its integration into the global economy, this situation pushed public authorities to take some measures in order to improve the overall performance of the economy and move away from hydrocarbons dominance, while working to improve the business environment to attract capital investment in Algeria. In addition to this issue, accelerate the integration of Algeria into the World Trade Organization, and activate in the regional groupings where Algeria is a member.

Despite these efforts, Algeria rank within the Global Competitiveness Index remains behind comparing to many emerging countries, the situation push us to further development on several themes and continuous improvement of Algeria economy status within international economic indicators.

**Key words:** competitiveness, global integration, foreign investment, the Algerian economy, macroeconomic performance.

### مستخلص:

تمثل التنافسية إحدى رهانات الاقتصاد الجزائري وشرطا ضروريا لاندماجه في الاقتصاد العالمي، لهذا سعت السلطات العمومية إلى اتخاذ مجموعة من التدابير قصد تحسين الأداء الكلي للاقتصاد والابتعاد به عن هيمنة المحروقات، مع العمل على تحسين بيئة الأعمال لاستقطاب رؤوس الأموال للاستثمار في الجزائر. كما حرصت السلطات العمومية على تسريع وتيرة الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، وتفعيل التجمعات الإقليمية التي تعتبر الجزائر عضوا فيها.

ورغم هذه الجهود فإن موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية بقي متأخرا عن مركز العديد من الدول الناشئة، مما يستدعي مواصلة العمل على محاور عديدة والحرص على تحسين مكانة الاقتصاد الجزائري ضمن المؤشرات الاقتصادية الدولية الأخرى.

**الكلمات الدالة:** التنافسية، الاندماج العالمي، الاستثمار الأجنبي، الاقتصاد الجزائري، أداء الاقتصاد الكلي.

\* - أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 3.  
\*\* - أستاذ التعليم العالي، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير – جامعة الجزائر 3.

## مدخل:

عرف الاقتصاد الجزائري في سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية؛ بعضها مدعوم من المنظمات الدولية. وهذا بعد أن تعرض لمجموعة من الهزات العميقة الناجمة عن اعتماده المفرط على النفط والاختلال الهيكلي العميق نتيجة لذلك. ولقد أسفرت هذه الإصلاحات عن وصول الاقتصاد الجزائري إلى مستويات متباينة من الفعالية حسب طبيعة المتغير الاقتصادي.

## أولاً - وضعية الاقتصاد الجزائري:

يمكن فهم وضعية وأداء الاقتصاد الجزائري من خلال المؤشرات التالية:

### 1 - النمو الاقتصادي:

تعرض الاقتصاد الجزائري منذ 2004 إلى معدلات نمو غير مستقرة، حتى وإن كانت إيجابية تراوحت ما بين 5,2% - 02%؛ وكانت في بعض السنوات (2004 مثلاً) أعلى من متوسط معدل النمو العالمي إلا أنها في سنوات أخرى كانت أدنى منه بكثير. وهذا بالرغم من النمو الديناميكي الذي عرفته الدول العربية والذي تراوح ما بين 05% - 06% حتى في ظل الأزمة المالية العالمية لسنة 2007. ولقد انعكست هذه المعدلات على مستوى الحياة الذي يعتبر تحدياً كبيراً للجزائر في ظل ارتفاع معدلات البطالة التي وصلت رغم الجهود المبذولة إلى 11,3% سنة 2008 (بنك الجزائر؛ 2008). ويقتضي ذلك زيادة عدد الوظائف الموجودة إلى غاية 2020 على الأقل بنسبة 29,9% للمحافظة على معدل البطالة الحالي ومستوى النشاط القائم (Belattaf; 2009). ولقد أدى النمو المرتكز على النفط إلى ظهور بعض أعراض المرض الهولندي في الاقتصاد الجزائري فضلاً عن اتسامه ببعض جوانب الضعف الهيكلية كترجع الأهمية النسبية للقطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الخام إذ تصل مساهمة القطاع النفطي إلى 45% سنة 2008 (بنك الجزائر؛ 2008). وهذا ما ولد تبعية كبيرة للخارج يعكسها النمو المتزايد للواردات.

## الجدول رقم 01 تطور الواردات الجزائرية ما بين 2004-2010

الوحدة: مليار دولار

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	17,95	19,86	20,68	26,36	37,99	37,40	38,89

المصدر: بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2008؛ ص 227.

بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2010؛ ص 218.

ولا تتوقف هذه التبعية عند حدود الاعتماد على الخارج من خلال الحجم المتزايد للواردات وإنما أيضا من خلال التركيز الجغرافي لهذه الواردات من دول قليلة كدول الاتحاد الأوروبي؛ مما يجعل الاقتصاد الجزائري تحت طائلة التهديد بانتقال عدوى الأزمات التي تتعرض لها هذه الدول، باعتبار التجارة الخارجية إحدى قنوات انتقال الأزمات.

ولقد أدى ارتباط الاقتصاد الجزائري بارتفاع عائدات النفط -شأنه في ذلك شأن الاقتصاديات العربية النفطية- التي تمثل ما يزيد عن 97% من إجمالي الصادرات إلى بروز الآثار السلبية على الاقتصاد عند تراجع أسعار النفط مثلما وقع في سنة 1986 وإبان الأزمة المالية العالمية لـ2007.

## 2- مستوى التنمية البشرية:

لقد قامت سياسات الإصلاح الاقتصادي في الجزائر على الفصل بين ما هو اقتصادي وما هو غير ذلك؛ وهو أساس غير سليم. وهذا ما أدى إلى عدم التكفل -أحيانا- بالآثار الاجتماعية الناجمة عن التحول الاقتصادي، واعتماد منطق النمو الاقتصادي وحده؛ وهو ما انعكس على مستوى التنمية البشرية، فلقد تدرجت رتبة الجزائر ضمن مؤشر التنمية البشرية العالمي من 106 سنة 2000 إلى الرتبة 108 رغم التحسن في المؤشرات الاقتصادية الكلية (عبد الله؛ 2008). إلا أن الجزائر استدركت بعض ذلك من خلال اهتمامها بتحسين بعض الجوانب مثل الجانب الصحي مما سمح برفع العمر المتوقع لدى الميلاد إلى 75,5 وتراجع معدل الوفيات لدى الميلاد، بالإضافة إلى الجانب التعليمي وهو ما قاد إلى تراجع مستوى الأمية لدى الكبار.

تعكس مؤشرات التنمية البشرية نوعية الحياة ومدى محورية الإنسان في العملية الاقتصادية وكونه هدفها.

تصنف الجزائر ضمن الدول العربية ذات مستويات التنمية البشرية المتوسطة؛ ويقع ترتيبها سنة 2008 في الدرجة 104 قبل الأراضي الفلسطينية المحتلة (تقرير التنمية الإنسانية العربية؛ 2009). والدول العربية المنتمية للدول ذات المستوى المتوسط من التنمية البشرية هي: الأردن، لبنان، تونس والجزائر.

## 3- وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر:

عملت السلطات الجزائرية على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر كبديل للتمويل بالمدىونية التي وصلت خدماتها إلى 76,5% من الصادرات سنة 1992، وهذا بسن قوانين وتشريعات تكرر حرية الاستثمار وتوفير مجموعة من الحوافز الضريبية والمالية مع تبسيط إجراءات الاستثمار وتقليلها (قدي؛ 2002).

وتعزز هذا الاتجاه بالعديد من التدابير الرامية إلى تحسين المناخ الاستثماري مما ساعد في تطور تدفقات الاستثمار الوافدة.

#### الجدول رقم 02: تطور تدفقات الاستثمار إلى الاقتصاد الجزائري 2005-2010

الوحدة: مليار دولار

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المبلغ	1,08	1,795	1,662	2,646	2,540	2,050

المصدر: الهيئة العربية لضمان الاستثمار؛ مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009؛ ص 68.  
الهيئة العربية لضمان الاستثمار؛ مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010؛ ص 246.

يمثل مبلغ الاستثمارات لسنة 2008 نسبة 2,74% من الاستثمارات الوافدة إلى الدول العربية بمعدل نمو قدره 59,21% عن سنة 2007.

إلا أن الإجراءات المعتمدة في قانون المالية التكميلي لسنة 2009 تركت آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث ترمي هذه الإجراءات إلى إلزام المستثمرين الأجانب بإشراك الجزائريين في حدود 51% على الأقل مع اعتماد مجموعة من التدابير الأخرى منها (الأمر 01-09):

- خضوع الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الانجاز إلى تصريح بالاستثمار لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار؛
- عدم إمكانية ممارسة أنشطة الاستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأجانب إلا في إطار شراكة تساوي فيها المساهمة الوطنية المقيمة على الأقل 30%؛
- تمتع الدولة والمؤسسات العمومية الاقتصادية بحق الشفعة على التنازلات عن حصص المساهمين الأجانب أو لفائدة المساهمين.

لقد جاءت هذه الإجراءات للحد من آثار الأزمة المالية العالمية والحد من التحويل المعاكس للموارد؛ لأنه لوحظ أن التحويلات المرتبطة بدخل العوامل ما فتئت تزداد من سنة لأخرى، وأصبحت تتجاوز حجم التدفقات السنوية من الاستثمار الأجنبي.

#### الجدول رقم 03 : تطور دخل العوامل نحو الخارج من الجزائر ما بين 2004 - 2010

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي دخل العوامل	-3,30	-5,40	-6,18	-5,41	-6,28	-5,88	-4,85
حصة شركاء سونطراك	-3,12	-4,74	-5,29	-3,90	-4,56	-3,92	-3,93

0,92-	1,97-	1,72-	1,51-	0,89-	0,66-	0,18-	دخل العوامل الأخرى
-------	-------	-------	-------	-------	-------	-------	--------------------

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي 2008، ص 221.

بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2008؛ ص 218.

وهذه الإجراءات هي التي جعلت الجزائر تتراجع في مؤشر سهولة الأعمال لسنة 2010 بدرجتين حيث انتقلت من الرتبة 134 دوليا سنة 2009 إلى الرتبة 136 ( تقرير مناخ الاستثمار 2009)، وفي ذات الوقت أثرت هذه الإجراءات على نمو تدفق الاستثمارات الأجنبية سنة 2009، فلم تكن الزيادة إلا طفيفة بمعدل 01,3%، مع توقع بالتراجع في 2010.

#### 4 - الاستقرار الاقتصادي:

شكلت معدلات التضخم من رقمين إحدى المشكلات التي عرقلت وتيرة النمو الاقتصادي وامتصت ثمار جهود التنمية (Nashashibi 1998)؛ فلقد تراوحت في الفترة 1990-1996 ما بين 16,6% - 31,7%.

يعتبر التضخم مؤشرا على وجود اختلال كلي في الاقتصاد يجعل مختلف السياسات الاقتصادية المعتمدة موضع اتهام، ويعيق مختلف الجهود الرامية إلى حفز النمو الاقتصادي فضلا عما يحدثه من تشويه للمعطيات الاقتصادية، ولقد كان للإصلاحات المدعومة من قبل المنظمات الدولية أثرها في ضرورة اعتماد خفض ومراجعة بنية الإنفاق العام بالإضافة إلى تبني سياسة نقدية تقييدية لم يكن ممكنا تنفيذها من دون إعطاء الاستقلالية للسلطة النقدية؛ وهذا ما سمح به القانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض الذي فرض قيودا على التسبيقات الممنوحة للخزينة العمومية حيث حدد المبالغ القصوى لها ب 10% من الإيرادات العادية للسنة المالية الماضية على أن يتم تسديدها في أجل أقصاه 240 يوما ( القانون 90-10). وهذا ما سمح بتقليص التمويل النقدي للنفقات العمومية والفصل بين دائرة الائتمان والدائرة النقدية. ولقد سمحت الاستقلالية لبنك الجزائر بالتحكم في نمو عرض الكتلة النقدية مما ساهم في الوصول إلى معدلات التضخم مفاصة بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى المستويات التالية:

#### الجدول رقم 04: تطور مؤشر أسعار الاستهلاك في الجزائر في الفترة 2003-2010

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
نسبة التغير	02,6	03,5	01,6	02,53	03,52	04,46	5,74	3,91

المصدر: بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2008؛

بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2010؛ ص 207.

ورغم هذه المستويات المعقولة من التضخم يلاحظ أن هناك ضغوطا تضخمية قوية تبرز عبر بعض السنوات ناجمة عن الارتفاع في أسعار المنتجات المستوردة. وتزداد خطورة

هذه الضغوط عندما تكون المقارنة بين معدلات التضخم في الجزائر ومثيلاتها في دول منطقة اليورو- باعتبارها أهم متعامل تجاري مع الجزائر- لغير صالح الجزائر.

الجدول رقم 05: تطور معدلات التضخم في دول منطقة اليورو

السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
المعدل	02,1	02,2	02,2	02,2	02,1	03,3	0.3	1.6

المصدر: صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2010، ص313.

ولا يعود التضخم في الجزائر إلى العوامل الخارجية فقط، بل هناك عوامل داخلية كذلك منها العجز المسجل على مستوى الميزانية العمومية الذي بدأ في التفاقم منذ 2006 إلى أن وصل سنة 2009 إلى 24,4% من الناتج المحلي الخام، في الوقت الذي تحدد فيه معايير التقارب الأوربي العجز المقبول بـ 03%.

ويعتبر إطلاق البرنامج الخماسي للاستثمار العمومي 2010-2014 بمبلغ 286 مليار دولار ومراجعة أجور العاملين في القطاع العمومي والوظيفة العامة بدءا من يناير 2008 بالتزامن مع الاتجاه التزايدى للوردات إحدى المصادر الأساسية لتوليد مزيد من الضغوط التضخمية.

## 5 - المديونية الخارجية:

عرفت الجزائر تجربة خاصة في مجال تسيير المديونية الخارجية، فلقد كانت تعتبر من ضمن الدول مرتفعة المديونية.

الجدول رقم 06: تطور مخزون المديونية وخدماتها في الجزائر بين 1990-1997

الوحدة: مليار دولار

السنة	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
حجم الدين	28,4	27,9	26,7	25,7	29,5	31,6	33,6	31,2
خدمة الدين	08,9	09,5	09,3	09,0	04,5	04,3	04,3	04,5
معدل خدمة الدين%	66	74	76,5	82,2	47,2	38,8	30,9	30,3

المصدر: قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشاركة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، في:

Revue d'économie et de statistique appliquées, N° 2 Année 2003, p13.

نلاحظ أن خدمات الدين ما فتئت في الارتفاع منذ 1990 إلى أن وصلت سنة 1993 إلى مستوى 82,2% من الصادرات. وكان هذا الارتفاع على حساب التنمية الاقتصادية لارتباطها بالواردات من سلع التجهيز والمدخلات الصناعية في الوقت الذي تركز فيه عوائد الصادرات من العملة الأجنبية وثمار التنمية الاقتصادية للتكفل بأعباء المديونية وبالتالي لخدمة الاقتصاديات الأخرى. تعود جذور المديونية في الجزائر إلى الانخفاض الحاد لأسعار البترول في السوق العالمية سنة 1986 حيث بدأ ثقل المديونية يطرح مشكلات للسلطات إلى الحد الذي جعل الجزائر في وضعية شبه توقف عن الدفع سنة 1993؛ مما دفعها إلى التفاوض مع نادي باريس لإعادة جدولة الديون مقابل التزامها ببرامج إصلاح اقتصادي مدعوم كان آخرها اتفاق التسهيل الموسع 1995-1998.

لقد نجحت إعادة الجدولة والإصلاحات الاقتصادية في تسيير المديونية بشكل صارم - تم تعزيزه بلجوء الجزائر في السنوات 2004-2006 إلى التسديد المسبق للمديونية نتيجة تحسن الوضعية المالية إذ وصلت الاحتياطات من العملة الأجنبية سنة 2006 إلى مستوى 77,8 مليار دولار؛ وهو ما مكن من الوصول إلى النتائج التالية:

الجدول رقم 07: تطور مخزون المديونية وخدماتها في الجزائر بين 1998-2010

الوحدة: مليار دولار

السنة	حجم الدين	معدل خدمة الدين%
1998	30,26	38,0
1999	28,14	34,6
2000	25,06	19,9
2001	22,70	22,3
2002	22,64	20,7

16,3	23,35	2003
16,1	21,82	2004
11,6	17,19	2005
22,3	05,61	2006
02,1	05,60	2007
01,4	5,58	2008
2,1	5,68	2009
1,1	4,40	2010

المصدر: - بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2010؛

صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2010.

لقد أدى هذا التسيير للمديونية وتحسن الوضعية المالية إلى بروز فائض في حساب رأسمال ميزان المدفوعات يساعد على قابلية استمرار ميزان المدفوعات ( بنك الجزائر؛ 2009) تحت ضغط الارتفاع في مستوى الاستثمارات الأجنبية والتحويلات المرتبطة بها.

### ثانياً\_ تحديات الاقتصاد الجزائري:

يواجه الاقتصاد الجزائري في سعيه للاندماج في الاقتصاد العالمي وتحسين أدائه مجموعة من الصعوبات التي يسعى إلى معالجتها؛ من أبرزها:

#### 1 - السعي للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة:

بدأت الجزائر اتصالاتها قبل تأسيس المنظمة العالمية للتجارة بما كان يعرف بالغات سنة 1987. ولقد كانت حاضرة في اجتماع مراكش 1994 الذي أعلن نشأة المنظمة العالمية للتجارة إلا أنها لم توقع اتفاقية التأسيس. وابتداء من 1996 دخلت الجزائر في مرحلة اتصال جديدة مع المنظمة بإعلانها الرغبة في الانضمام إليها. وتبعاً لذلك تم إبلاغ المنظمة بمذكرة حول سير الاقتصاد الجزائري وأدائه. وأنشأت المنظمة مجموعات عمل للتفاوض مع الجزائر بدأت أشغالها سنة 1998 بعد إجابة الجزائر عن مجموعة الأسئلة الموجهة إليها من الدول الأعضاء. وشرعت الجزائر بالتوازي مع ذلك بتكييف سياساتها الاقتصادية مع مبادئ المنظمة.

#### يقتضي انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة:

- فتح الأسواق الجزائرية أمام المنتجات الأجنبية؛
- تكييف قوانين الجزائر مع أحكام ومبادئ المنظمة.

لقد أدركت الجزائر ضرورة انضمامها للمنظمة العالمية للتجارة لكون أكثر من 95% من التجارة العالمية تتم بين دول تنتمي للمنظمة (مجلس الأمة؛ 2003) وأن 153 دولة من أصل 192 دولة عضو في منظمة الأمم المتحدة (www.un.org/2010) هي عضو في المنظمة العالمية للتجارة.



يطرح انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة أمامها رهانات عديدة؛ أهمها:

- ضعف مساهمة الجزائر في التجارة العالمية على أساس أن ما يزيد عن 97% من صادراتها من المحروقات، في حين أن المحروقات لا زالت بعيدة عن مفاوضات المنظمة؛
- التنافس بين الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة؛ خاصة تلك التي ترغب في تعجيل مفاوضاتها قصد الانضمام؛ وهو ما يطرح أمام الجزائر مشكلة التنازلات الكثيرة في المفاوضات؛
- انخفاض العوائد من الضرائب على التجارة الخارجية؛ وهي مورد أساسي من موارد الميزانية العمومية في ظل ضعف الضرائب العادية الداخلية خارج المحروقات؛
- تزامن سعي الجزائر للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة مع سعيها إلى الانضمام إلى بعض التكتلات الاقتصادية الجهوية؛
- مشكلة تحديد الأسعار الداخلية للطاقة ( غاز وبتروول) التي تعتبرها بعض دول المنظمة دعما خفيا للمنتجات الجزائرية؛
- عدم اعتياد المؤسسات الجزائرية على التعامل في محيط تنافسي نتيجة سنوات الاقتصاد المخطط التي عاشتها قبل الانفتاح خلال فترة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين.

لعل هذه الاعتبارات هي التي جعلت الموقف السياسي للجزائر من المنظمة يتميز بالتردد؛ ففي فترات تنشيط الاتصالات بالمنظمة وفي فترات أخرى تتباطأ أو تنقطع. فاجتماعات أفواج العمل المكلفة بالتفاوض مع الجزائر لم تعقد اجتماعاتها بعد الاجتماع الأول في 22-23 أبريل 1998 إلا بعد أربع سنوات أي في 2002؛ لكن في هذه السنة نجد وتيرة الاجتماعات مرتفعة إذ بلغت ثلاث مرات بخلاف سنتي 2003 و2004 اللتين لم تعرفا إلا اجتماعا واحدا في كل منهما لترتفع الوتيرة مجددا في سنة 2005 باجتماعين لتتقطع الاجتماعات إلى غاية 2008 (www.wto.org/2010). وهذا الغموض والتردد هو الذي جعل مدة انتظار الانضمام تجاوز الأربعة عشر عاما من دون أفق واضح للانتهاء من المفاوضات.

## 2 - الانضمام إلى اتفاقية الشراكة الأوروبية متوسطة:

أصبح التوجه نحو إقامة تكتلات اقتصادية إقليمية سمة غالبية على العلاقات الاقتصادية الدولية التي ما فتئت في الزيادة منذ بدايات التسعينيات من القرن العشرين؛ إذ إلى غاية

31 جويلية 2010 تم إشعار المنظمة العالمية للتجارة ب 474 اتفاقية تجارية إقليمية دخلت 283 منها حيز التطبيق (www.wto.org/2010).

وإدراكا من الاتحاد الأوروبي لأهمية هذه الاتفاقيات في التجارة العالمية، قامت دوله بعقد مؤتمر في برشلونة سنة 1995 توج بإعلان يرمي إلى إقامة منطقة للتبادل الحر مع دول جنوب المتوسط في أفق 2012، في إطار شراكة أورو متوسطة قصد ( قدي؛ 2004):

- توسيع نفوذها العالمي في إطار التنافس مع القوى الاقتصادية الكبرى، خاصة الولايات المتحدة؛

- توسيع نطاق سوق منتجاتها للاستفادة من مزايا وفورات الحجم؛

- الحد من الهجرة السرية تجاه دول شمال المتوسط والعمل على تقليص انعكاساتها السلبية.

سعت دول الجنوب -ومنها الجزائر- إلى الانخراط في هذه الشراكة للتخفيف من الآثار السلبية لانضمام دول شرق أوربا إلى معاهدة ماستريخت. ولذلك دخلت في مفاوضات ثنائية مع الاتحاد الأوروبي توجت بتوقيع اتفاقيات شراكة، منها دول المغرب العربي، فلقد وقعت تونس الاتفاقية في 17 جويلية 1995 والتي دخلت حيز التطبيق في مارس 1998. ووقع المغرب الاتفاقية في فيفري 1996 لتدخل قيد التنفيذ في مارس 2000. وتعثرت الجزائر في مفاوضاتها مع الاتحاد الأوروبي مما أخر توقيعها على اتفاقية الشراكة إلى غاية 2002. وكان هذا التعثر نتيجة تمسك الجزائر بـ:

- الانفتاح التدريجي نظرا لخصوصية الاقتصاد الجزائري غير المتنوع والمرتكز أساسا على النفط؛

- توسيع مجالات التعاون وعدم اقتصارها على المجال التجاري؛

- رفض إلغاء مبدأ الحماية الصناعية مرة واحدة؛

- رفض الإلغاء المستمر للحواجز الجمركية والعمل بمبدأ المراجعة الدورية للتعريفية كل ثلاث أو خمس سنوات قصد حماية وتأهيل القطاع الصناعي.

وفي سبيل إنجاح اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة وضعت الدول الأوروبية برامج مساعدة مالية لدول الجنوب قصد دعم الإصلاحات الاقتصادية وتأهيل المؤسسات وإعادة هيكلته. واستفادت الدول من هذه البرامج بدرجات متفاوتة؛ وكانت حصة الجزائر من أخفض الحصص فلم تتجاوز في البرنامج الأول MEDA1 نسبة 05% من المبلغ المخصص.

من الفرص التي تتيحها اتفاقية الشراكة الأورو متوسطة للجزائر:

- إمكانية زيادة حجم الاستهلاك العائلي نتيجة انخفاض تكلفة الواردات، وهو ما يساعد على توسيع وعاء الضرائب على الاستهلاك؛

- إمكانية زيادة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين المحليين نتيجة انخفاض تكاليف المدخلات.

ورغم هذه الفرص فإن تقييم الشراكة بعد خمسة عشر عاما من إعلان برشلونة لم يكن إيجابيا (Radwani,Reiffer;2005). ويمكن أن نسجل بالنسبة للجزائر ما يلي:

- عدم تحسن تنافسية المؤسسات مما لم يسمح بزيادة صادرات الجزائر من غير المحروقات إلى دول الاتحاد الأوروبي؛ فحصة أوروبا من صادرات الجزائر سنة 2009 هي 49,5% وحصة أوروبا من واردات الجزائر 57,2% (CNUCED;2009)؛

- ضعف تدفقات الاستثمار الأوربية تجاه الجزائر؛

- ضعف المساعدات المقدمة في اتجاه نقل التكنولوجيا إلى الجزائر؛

- الرغبة في الإبقاء على الاقتصاد الجزائري مجرد سوق للمنتجات الأوربية، وعرقلة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة من خلال حجم الأسئلة والمطالبات الأوربية بتعديل القوانين في اتجاه إبقاء الجزائر سوقا للمنتجات الأوربية وشرطيا للهجرة السرية نحو الشمال.

### 3 - الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

صادقت الجزائر على اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات التجارية بين الدول العربية الموقعة بتونس في 27 فيفري 1981 بموجب المرسوم الرئاسي الصادر في 03 أوت 2004؛ إلا أنها لم تدخل حيز التطبيق إلا في سنة 2009. وبهذا تعتبر الجزائر من آخر الدول انضماما إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

ينظر إلى هذه المنطقة كأحدى بدائل التكامل الاقتصادي الإقليمي المتاحة أمام الجزائر؛ الأمر الذي يحتم عليها تنمية المبادلات مع الدول الأعضاء فيها. ذلك أن مبادلات الجزائر معها ضعيفة، فلقد سجل الميزان التجاري الجزائري معها رقيدا مقداره 01,1 مليار دولار سنة 2008 مقابل 0,3 مليار سنة 2007. ويمثل هذا الرصيد 2,9 من الرصيد الإجمالي للجزائر (ANPCE;2009).

يمكن تفسير هذا الرصيد بكون الصادرات الجزائرية بلغت 02,2 مليار دولار منها 86% نفط، وواردات الجزائر من الدول العربية كانت 01 مليار دولار وهو ما يمثل 02,5% من الواردات الإجمالية للجزائر لنفس السنة.

تعتبر التجارة العربية البينية ضعيفة بالرغم من وجود اتفاقية تسهيل وتنمية المبادلات فهي تتراوح ما بين 08,3% - 11,5% ( التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ 2009).

وأمام نتائج الأزمة المالية العالمية 2007 ومراجعة الكثير من الدول الأوربية لسياساتها خصوصا مع ظهور أزمات في هذه الدول؛ فإن الرهان الجديد بالنسبة للاقتصاد الجزائري هو دعم التبادل مع دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

## ثالثا\_ موقع الجزائر من مؤشر التنافسية العالمية:

أصبحت تنافسية الاقتصاديات والأمم أساسية لضمان اندماجها في الاقتصاد العالمي. ويعتبر مفهوم التنافسية مفهوما معقدا تم تناوله من كثير من المفكرين والمنظمات التي وضعت مؤشرات عديدة لقياسها.

تعرف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية التنافسية الدولية للاقتصاد بأنها: "المدى الذي من خلاله تنتج الدولة، وفي ظل شروط السوق الحرة والعادلة منتجات وخدمات تنافس في الأسواق العالمية، وفي نفس الوقت يتم تحقيق زيادة الدخل الحقيقي لأفرادها في المدى الطويل" (نوير؛ د.ت).

تقتضي التنافسية حسب Porter الاعتبارات التالية (Belattaf;2009):

- أن المؤسسات هي التي تتنافس وليست الدول؛
- أن تنافسية أمة في صناعة من الصناعات نسبية؛
- تنبع التنافسية من الحركية، وليس من مزايا التكاليف في المدى القصير؛
- تكون تنافسية أمة في العادة ممرضة جغرافيا؛
- يتم بناء تنافسية أمة عبر فترة زمنية معتبرة؛
- التباينات - وليست التماثلات- هي التي تصنع التنافسية؛
- تعتبر المحافظة على التنافسية أمرا شاقا بالنسبة للأفراد والمؤسسات.

وسعت العديد من الجهات إلى بناء مؤشرات لقياس تنافسية الأمم من بينها المنتدى الاقتصادي العالمي الذي بنى مؤشرا تبعا لملاحظة مراحل التنمية الاقتصادية (النشرة الفصلية لضمان الاستثمار؛ الفصل الأول 2010)، والتي يمكن إبرازها كالتالي:

- مرحلة الاعتماد على عوامل الإنتاج والموارد الطبيعية المتاحة؛ ولتحقيق التنافسية في هذه المرحلة لابد من وجود المؤسسات العامة والخاصة، البنية التحتية، استقرار الاقتصاد الكلي، الرعاية الصحية والتعليم الأساسي؛
- مرحلة الاعتماد على الكفاءة في تطوير عمليات الإنتاج ورفع جودة المنتج، وهذا ما يقتضي التدريب والتعليم العالي، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل، عمق ونضج سوق المال، الجاهزية الرقمية وحجم السوق؛
- مرحلة القدرة على إنتاج منتجات جديدة باستخدام عمليات إنتاج معقدة بالاعتماد على الابتكار والتقدم التقني؛ ويقتضي هذا تقدم عمليات الإنتاج، القدرة على الابتكار.

عرف هذا المؤشر تطورا في منهجية وفلسفة بنائه ففي سنة 2000 كان المنتدى يقوم ببناء مؤشرين. الأول مؤشر تنافسية النمو اعتمادا على نظرية النمو الاقتصادي والثاني مؤشر

تنافسية الأعمال اعتمادا على عوامل الاقتصاد الجزئي التي تدفع إلى تحقيق الازدهار (النشرة الفصلية بضمن الاستثمار الفصل الأول 2009).

وفي سنة 2004، تم تطوير المؤشر الإجمالي للتنافسية العالمية بالاستناد إلى العوامل الاقتصادية ذات العلاقة بالتنافسية على المستوى الكلي والجزئي. وتم في سنة 2008 تطوير منهجية حساب المؤشر.

شهد موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية تطورات بعرضها على النحو التالي:

**الجدول رقم 08: تطور موقع الجزائر ضمن مؤشر التنافسية العالمية ما بين 2004-2010**

السنة	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الرتبة	74	82	76	77	81	99	83
عدد الدول في المؤشر	102	117	125	128	131	134	133

المصدر: أعداد مختلفة لتقارير مناخ الاستثمار في الدول العربية.

نلاحظ أن موقع الجزائر في المؤشر قد تدرج سنة 2005 من 74 إلى 82 بثماني درجات مقارنة بـ 2004. ويعزى جزء من هذا التدهور إلى دخول 15 دولة جديدة ضمن المؤشر. وبالرغم من انضمام ثماني دول إلى المؤشر في 2006 تحسنت وضعية الجزائر بالانتقال إلى الرتبة 76 لتتراجع برتبة واحدة سنة 2007 مع دخول ثلاث دول جديدة في المؤشر. ويمكن فهم تطور موقع الجزائر ضمن هذا المؤشر بتفكيك مركزها ضمن المكونات الثلاثة للمؤشر.

**الجدول رقم 09: تطور موقع الجزائر ضمن مكونات مؤشر التنافسية ما بين 2007-2010**

السنة	المكونات المؤشر			المتطلبات الأساسية				معززات الكفاءة				عوامل الابتكار والتقدم العلمي		
	2007	2008	2009	2010	2009	2008	2007	2010	2009	2008	2007	2010	2009	2008
الرتبة	44	49	61	61	61	92	92	117	113	97	92	122	126	102

المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الفصلية لضمن الاستثمار

يعود التراجع ما بين 2008 و2009 أساسا إلى تدهور في كل مكونات مؤشر التنافسية خاصة عوامل الابتكار والتقدم العلمي تليها المتطلبات الأساسية. أما التحسن الذي عرفه مركز الجزائر سنة 2010 فيعود إلى تحسن في عوامل الابتكار والتقدم العلمي بالرغم من تراجع في معززات الكفاءة. وتبقى الجزائر من الدول العربية ضعيفة التنافسية. ويعود ذلك إلى:

**الجدول رقم 10: عوامل ضعف التنافسية في الجزائر**

العامل	الأهمية %	العامل	الأهمية %
صعوبة النفاذ إلى التمويل	13,6	القيود على صرف العملة	06,7
ارتفاع حدة البيروقراطية	09,2	عدم استقرار السياسات	06,3
انتشار الفساد	08,7	ضعف أخلاقيات مكان العمل	06,1

05,7	ارتفاع حدة التضخم	08,5	ارتفاع مستوى الضرائب
05,4	لوائح عمالة مقيدة	07,9	تعقد القوانين الضريبية
04,3	عدم استقرار الحكومة	07,7	ضعف البنية التحتية
03,1	حدة الجرائم والسرقة	06,7	ضعف التكوين الملائم

المصدر: منتدى الاقتصاد العالمي؛ تقرير التنافسية العربية 2007/ الملخص التنفيذي؛ ص12.

### رابعاً\_ مساعي الجزائر لتحسين التنافسية العالمية

إدراكا من الجزائر لأهمية العمل على تحسين تنافسياتها العالمية قامت بمجموعة من الإجراءات والتدابير في هذا الاتجاه منها:

#### 1- اعتماد إستراتيجية صناعية:

تقوم الحاجة إلى اعتماد إستراتيجية صناعية في الجزائر على ضرورة المحافظة على نتائج الجهود السابقة في مجال التصنيع وتحقيق مجموعة من الأهداف؛ أبرزها:

- تنويع هيكل الاقتصاد الجزائري؛
- استغلال الإمكانيات الطاقوية والمواد الأولية القائمة؛
- السعي إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي نتيجة عولمة الإنتاج.
- تسعى الإستراتيجية الصناعية في الجزائر إلى تحقيق (MPPI;2007):
- تنمية الصناعات القائمة على تحويل المواد الأولية ( بتر و كيمياء، أسمدة، صناعة معدنية، مواد البناء)؛
- إعادة النظر في الصناعات الأمامية انطلاقا من إنتاج السلع النهائية (الصناعات الكهربائية، الصناعات الصيدلانية، الصناعات الغذائية، الصناعات الميكانيكية)؛
- تنمية صناعات جديدة ( صناعة السيارات،تكنولوجيا الإعلام والاتصال، صناعات الطاقات المتجددة).

وفي سبيل تحقيق ذلك تم تسطير برنامج لتأهيل المؤسسات قصد إعطائها قدرة تنافسية وهذا بدعمها بالخبرة التقنية، التجارية والإدارية؛ تزويدها بالاستشارات والنصائح؛ تمكينها من الوصول إلى مصادر التمويل بوضع آليات جديدة للقرض؛ تزويدها بالاستشارات المتعلقة بتنظيم المعلومات؛ تقديم الدعم للحصول على تكنولوجيا الإعلام والاتصال ووضع قيد العمل قدرات البحث والتطوير مع إقامة نظام لنشر الإبداع.

ولتحقيق ذات الغرض تعمل الحكومة على إقامة نظام للذكاء الاقتصادي محوره تحصيل، استغلال ونشر المعلومات الضرورية لاتخاذ القرار وإدارة المؤسسات؛ وهذا بإنشاء قواعد

معطيات الكترونية وأنظمة لليقظة البيئية. ويدخل ضمن تجسيد الإستراتيجية الصناعية ترقية الاستثمار الصناعي بتأسيس مناطق للتنمية الصناعية المندمجة. وهي عبارة عن مناخ مصغر للأعمال والتنافسية وهذا بالاستلham من تجارب بعض الدول. وتم اختيار هذه المناطق على أساس:

- توفر البنية التحتية؛
- وجود البيئة المحفزة بقربها من الجامعات و وحدات البحث؛
- توفر الخدمات الجماعية للجودة.

وتم تصنيف هذه المناطق على النحو التالي:

- مناطق نشاط متنوعة: الجزائر، البليدة، وهران وعنابة؛
- مناطق نشاط تقنية: ( تكنولوجيا الإعلام: سيدي عبد الله)، (صناعات غذائية: بجاية)، (الالكترونيات: سيدي بلعباس)؛
- مناطق متخصصة ( محروقات) مع إمكانية التخصص لاحقا في قطاعات أخرى (سياحة،صيد، زراعة.....إلخ).

تستند الإستراتيجية الصناعية إلى فلسفة اقتصادية مضمونها التدخل الليبرالي للحكومة مع البحث عن توازن جديد بين الحكومة والسوق يجعل من الحكومة داعما أساسيا للتنافسية؛ دون إحلال الحكومة مكان السوق.

ويطلب بالمقابل تنفيذ الإستراتيجية تطوير محيط الأعمال بإدخال العناصر الغائبة. ومن أبرزها:

- إقامة سوق رأسمال، نتيجة محدودية دور البورصة وغياب بنوك الاستثمار وهذا ما يعمل على تسهيل الوصول إلى قروض الاستثمار؛
- تأسيس سوق عقاري شعاع لتقليص المضاربة في العقار؛
- إنشاء سوق للسلع والخدمات الفعالة.

وتعمل الحكومة على تجسيد كل هذه العناصر بتضمين آليات جديدة في السياسات الاقتصادية المنتهجة لتطبيق برنامج دعم النمو الاقتصادي 2004-2009 وبعد ذلك برنامج دعم الاستثمار العمومي 2010-2014.

## 2- الانخراط في اقتصاد المعرفة:

يعتبر اقتصاد المعرفة ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاط الاقتصادي. فهو يقوم على المعرفة باعتبارها عنصر الإنتاج الأساسي والمساهم الأكبر في خلق القيمة المضافة وتعتبر تكنولوجيا الإعلام والاتصال السند الأساسي لهذا الاقتصاد.



في ظل اقتصاد المعرفة تتحدد تنافسية المؤسسة بمدى قدرتها على رسملة المعارف وإعادة نشر الكفاءات في ذات الوقت الذي يعتبر فيه اندماج المؤسسة في اقتصاد المعرفة ضروريا لتحسين تنافسياتها.

يعتبر تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال وشبكات المعلومات مع السماح بالانفاذ إلى التدفق العالي للمعلومات شرطا ضروريا لقيام اقتصاد المعرفة، وهذا ما يجعل من البحث العلمي والتطوير التكنولوجي إحدى رافعات النمو الاقتصادي.

وشعورا بذلك قامت السلطات العمومية في الجزائر بتشخيص انعكاسات تكنولوجيا الإعلام والاتصال على النسيج الصناعي، فكانت النتيجة أن الآثار محدودة؛ وعليه قامت بإقرار قانون توجيهي للبحث العلمي وبرنامجا خماسيا للبحث العلمي أقر الأولويات التالية في مجال دعم وتنمية اقتصاد المعرفة (القانون 98-11):

- تكنولوجيا المعلومات؛
- الاتصالات؛
- العلوم الأساسية؛
- التكنولوجيا الصناعية.

وتطبيقا لهذا البرنامج تم اعتماد 648 مخبر بحث بالمؤسسات الجامعية، إنشاء 03 وكالات، 05 وحدات، 10 مراكز للبحث العلمي، بالتوازي مع إطلاق مشروع الجزائر الالكترونية في أفاق 2013. إلا أنه رغم هذه الجهود فلا زالت الجزائر تحتل المراتب التالية من بين 135 دولة ضمن دليل اقتصاد المعرفة العالمي:

#### الجدول رقم 11: ترتيب الدول العربية ضمن دليل اقتصاد المعرفة

الدولة	الحوافز الاقتصادية والنظام المؤسساتي	نظام الإبداع	التعليم والموارد البشرية	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	دليل اقتصاد المعرفة	الفجوة بين أدنى مرتكز وأعلى مرتكز
الجزائر	109	91	94	99	96	18
البحرين	48	76	53	38	48	38
جيبوتي	123	134	132	118	132	16
مصر	91	71	80	93	83	22
العراق	135	78	106	89	108	57
الأردن	55	55	57	73	62	18
الكويت	43	66	66	36	47	30
لبنان	69	68	72	62	68	10
ليبيا	120	83	56	106	93	64
موريتانيا	83	125	129	115	116	46
المغرب	87	88	109	78	92	31

50	63	66	87	65	37	عمان
18	49	43	61	54	52	قطر
23	67	57	71	80	61	السعودية
35	120	96	120	122	131	السودان
24	104	95	100	94	118	سوريا
23	72	65	88	69	65	تونس
35	43	42	77	43	45	الإمارات
12	122	116	114	126	116	اليمن

**المصدر:** برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي 2009، ص 235.

### 3 - الانخراط في برنامج للخصوصية:

إدراكا من الحكومة لضعف تنافسية القطاع العام في بيئة تتسم بالانفتاح والاندماج في الاقتصاد العالمي، عملت على تحويل مؤسسات القطاع العام إلى القطاع الخاص؛ حتى وإن كان البعض يرى بأن الخصوصية في الجزائر اعتمدت على هدم الموجود واستحداث البديل من هدم القديم ( عبد الله؛ 2008). ومهما كان الموقف من الخصوصية فإن المرور من وضعية اقتصادية حمائية إلى اقتصاد السوق هو عملية شاقة وصعبة لأن ذلك مرتبط بتغيير الذهنيات والممارسات.

لقد مرت الخصوصية في الجزائر مرحلتين هامتين؛ على النحو التالي:

**مرحلة ما قبل 2001:** لما تم الإعلان عن طرح 89 مؤسسة عمومية للخصوصية؛ تم سحب 406 ملف بمعدل يفوق 06 ملفات عن كل وحدة معروضة للخصوصية. إلا أن التفاوض مع الجهات المعنية لم يفض إلى نتيجة. ويعود ذلك إلى ضعف الخبرة لدى الجهات المعنية بالتفاوض وإلى بعض المشكلات المرتبطة بالمؤسسات المطروحة للبيع كملكيتها للأصول غير المنقولة ( أراضي وبنائات) بالإضافة إلى مقاومة النقابات وجماعات الضغط للعملية (كشروء؛ 2009). وتم في هذه الفترة طرح 20% من أسهم ثلاث شركات للبيع عن طريق السوق المالي.

**مرحلة ما بعد 2001:** وتأتي غداة صدور قانون جديد للخصوصية وأسفرت هذه الفترة عن العمليات التالية:

## الجدول رقم 12: حصيلة عمليات الخصخصة في الجزائر ما بين 2003-2008

المجموع	الثلاثي الأول 2008	2007	2006	2005	2004	2003	نمط الخصخصة
206	14	68	62	50	07	05	خصخصة كلية
34	01	07	12	11	02	01	خصخصة جزئية < 50%
13	02	06	01	01	03	00	خصخصة جزئية > 50%
75	06	00	09	29	23	08	استرجاع من العمال
30	01	09	02	04	10	04	شراكة مختلطة
89	06	20	30	18	13	02	التنازل عن الأصول لمقاولين خواص
447	30	110	116	113	58	20	المجموع

المصدر: كشرود بشير؛ إنجاح خصخصة مؤسسة عمومية لصالح عمالها: دراسة انتقادية، مع وضع نموذج تصحيحي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر؛ 2009، ص 192.

## 4- العمل على تحسين المناخ الاستثماري:

يعبر المناخ الاستثماري عن مجمل الأوضاع السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والقانونية المؤثرة على توجهات حركة رؤوس الأموال؛ لأن رأسمال حساس جدا للمخاطر. ويعتبر المناخ الاستثماري إحدى المحددات الأساسية لتدفق الاستثمار، لأن المناخ الاستثماري هو المؤشر عما إذا كانت بيئة الأعمال ملائمة أم لا. ويساعد كل تحسن في هذا المناخ على تخفيض تكلفة ممارسة الأعمال.

وقصد استقطاب الاستثمارات الأجنبية وحفز رؤوس الأموال المحلية تسعى الجزائر إلى التأثير إيجابيا على العوامل المكونة للمناخ الاستثماري باعتبار الموقع غير المشجع للجزائر ضمن مجموعة من المؤشرات. من بين هذه المؤشرات:

## الجدول رقم 13: موقع الجزائر من بعض المؤشرات الاقتصادية

رتبة الجزائر في المؤشر	نوع المؤشر	السنة	عدد الدول في المؤشر
131	مؤشر الحرية الاقتصادية	2007	141
111	مؤشر الفساد المدرك	2009	180
136	مؤشر سهولة الأعمال	2009	183
118	مؤشر توظيف وتسريح العمالة	2009	181
108	مؤشر جاهزية البنية الرقمية	2009	146

المصدر: أعداد مختلفة من النشرة الفصلية لضمان الاستثمار

صحيح أن الاقتصاد الجزائري يتميز بقربه من الأسواق الهامة (الاتحاد الأوربي، أفريقيا جنوب الصحراء، دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا)، ويتوفره على موارد طاقوية كبيرة؛ إلا أنه يحتاج إلى العمل لتحسين الكثير من الجوانب منها:

- إصلاح الجهاز القضائي بتخفيف الإجراءات وضمان ثقة المتعاملين؛
- زيادة تبسيط وتخفيف النظام الضريبي وضمان استقراره؛
- ترقية الاستثمار المحلي الخاص باعتباره عنصر جذب للاستثمار الأجنبي؛
- تحفيز البحث العلمي لدى القطاع الخاص؛
- تسهيل الوصول إلى التمويلات مع تنويع وتطوير المنتجات المالية؛
- تحسين القدرة الشرائية للفرد باعتباره المكون الأساسي للطلب الفعلي.

### الخاتمة:

تعتبر التنافسية رهانا ليس من السهولة تحقيقه وليس من اليسير المحافظة عليه. وهذا ما يتطلب الإصلاح الدائم والتحسين المستمر لأداء السياسة الاقتصادية.

## المراجع

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم، تقرير المعرفة العربي 2009.
- بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2008.
- بنك الجزائر؛ التقرير السنوي 2010.
- الجمهورية الجزائرية؛ الأمر 01-09 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009 المؤرخ في 22 جويلية 2009.
- الجمهورية الجزائرية؛ القانون 10-90 المتعلق بالنقد والقرض المؤرخ في 14 أبريل 1990.
- الجمهورية الجزائرية؛ القانون 11-98 المتضمن القانون التوجيهي والبرنامج الخماسي حول البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المعدل والمتمم.
- الجمهورية الجزائرية؛ المرسوم 223-04 المتضمن التصديق على اتفاقية تسهيل وتنمية التبادلات التجارية بين الدول العربية المؤرخ في 23 أوت 2004.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد؛ سبتمبر 2009.
- صندوق النقد العربي؛ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2010.
- عبد الله علي، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث العدد 2008/06.
- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر: محاولة تقييمية في Revue de CREAD, N° 61/03, 2002.
- قدي عبد المجيد، الاقتصاد الجزائري والشراكة الأجنبية خارج قطاع المحروقات، في Revue d'économie et de statistique appliquées, N° 2 Année 2003.
- قدي عبد المجيد، الجزائر ومسار برشلونة: الفرص والتحديات، الملتقى الدولي حول الشراكة الأورو متوسطية، جامعة سطيف، 2004.
- كشرود بشير، إنجاز خوصصة مؤسسة عمومية يصلح عمالها: دراسة انتقادية مع وضع نموذج تصحيحي، أطروحة دكتوراه دولة، جامعة الجزائر، 2009.
- مجلس الأمة: الجزائر، مسألة انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، الجزائر، أبريل 2003.
- منتدى الاقتصاد العالمي؛ تقرير التنافسية العربية 2007/ الملخص التنفيذي.
- نوير طارق؛ دور الحكومة الداعم للتنافسية: حالة مصر، الكويت: المعهد القومي للتخطيط.
- الهيئة العربية لضمان الاستثمار، النشرة الفصلية لضمان الاستثمار، أعداد مختلفة.
- الهيئة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2009.

- الهيئة العربية لضمان الاستثمار؛ مناخ الاستثمار في الدول العربية، 2010.

- ANPCE, le commerce extérieur: un miroir économique, Algérie/pays arabes, fev. 2009.
- Belattaf M., De la compétitivité des pays: cas de l'Algérie, les annales de l'université Valahia de Targoviste, n°25/2009.
- CNUCED, Manuel de statistiques de la CNUCED 2009.
- MPPI, la stratégie et les politiques de relance et de développement industriel, 2007.
- Nashashibi K. et autres, Algérie: stabilisation et transition à l'économie de marché, Washington: FMI, 1998.
- Radwani S., Reiffer J.L., le partenariat euro-méditerranéen: 10 ans après Barcelone, acquis et perspectives, FEMISE, Fev. 2005.
- [www.un.org](http://www.un.org)
- [www.wto.org](http://www.wto.org).